



## بيان

تعلم وزارة التربية الرأى العام أنها قامت من منطلق حرصها على مصلحة أبنائنا التلاميذ وعلى تحسين الوضعية المهنية والاجتماعية للمدرّسين، ومن منطلق إيمانها بالحوار كأسلوب لحلّ الإشكاليّات بدعوة الجامعة العامة للتعليم الثانوي إلى جلسة تفاوض وكان الأمل يحدو الجميع في التوصل إلى اتّفاقات حول المسائل المطروحة خاصّة وأن الوزارة تولّت التنسيق مع رئاسة الحكومة واستعدّت لتطوير مقترحاتها السابقة وتقديم المقترحات التالية:

- مضاعفة منحة العودة المدرسية،
- مضاعفة منح الامتحانات المدرسية مراقبة وإصلاحا،
- تجميع منحة العمل الدوري ومنحة المؤسسات ذات الأولوية في منحة مشتركة وتطويرها،
- تنظيم المديرين في مستوى المنحة الوظيفية،
- تمتيع الأساتذة المنتدبين سنة 2015 بترقية استثنائية،
- إحداث الترقية بالبحث،
- سحب نظام التقاعد لمدرّسي التعليم الابتدائي على مدرّسي التعليم الثانوي مع وضع آلية لتكليف المدرّسين الذين لا تتوفر فيهم شروط الأقدميّة بعمل تربوي أو تكويني أو بيداغوجي.
- دعم المؤسسات التربويّة التي تعاني صعوبات مالية.

إلا أنّ الوزارة فوجئت قبل دقائق من انطلاق التفاوض بمحاولة اقتحام مكتب الوزير عنوة في محاولة يائسة ومتعمّدة للاستفزاز والمساس من هيبة الدولة ورموزها والحيلولة دون انطلاق مسار التفاوض ثمّ فوجئت خلال الجلسة التي أشرف عليها وزير التربية برفض الطرف الاجتماعي الاستماع لمقترحات الوزارة ورفضه الحوار ومناقشة أي مقترح وتمسّكه بحصر الجلسة في ثلاث (03) نقاط من اللائحة المهنية من جملة تسع (09) نقاط مطروحة، مع محاولة فرض إملاءات بعيدا عن منطق التفاوض الطبيعي وفي الختام بانسحابه من الجلسة دون مبرّر.



وإنّ الوزارة إذ تجدد تمسّكها بالحوار واستعدادها اللامشروط للتفاوض، تؤكّد رفضها لهذا الأسلوب غير المسؤول وغير الجدّي وغير المسبوق في التفاوض وتحمل الجامعة العامّة للتعليم الثانوي المسؤولية كاملة في تأزيم الوضع وارتهان أبنائنا التلاميذ وعائلاتهم، كما تؤكّد أنّها لن تبقى مكتوفة الأيدي وستتخذ كلّ التدابير القانونيّة والبيداغوجيّة اللازمة والتي تستوجبها دقّة الوضع وحساسيّته وذلك حماية لمصلحة التلاميذ والمربّين والعائلات التّونسية وإبعاد شبح السنة البيضاء التي تسعى الجامعة العامّة للتعليم الثانوي لفرضها في تحدٍّ صارخ و متهوّر لجميع الأطراف.

